

عدد مايو ١٩٨٣م «الاقتصاد والأعمال»

وزير المال السعودي في حوار حول الموازنة السعودية الجديدة:

❖ أبا الخيل: العجز مجرد احتمال وقد لا نلجأ إلى الإحتياط...

تقديرنا للإيرادات متحفظ، وسوق النفط ستشهد تحسناً...

طبعة اقتصادنا تفرض الاحتفاظ باحتياط كبير...

التزاماتنا الخارجية لن تتأثر...

الإنفاق الحكومي متجه للانخفاض وسوق المشاريع ضاقت على السعودي

والأجنبي..

«الإنفاق الحكومي سيكون أقل جماً في المستقبل».. هذا الكلام الواضح قاله الشيخ محمد

أبا الخيل، وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي، لـ«الاقتصاد والأعمال» في حديث تناول

الميزانية السعودية الجديدة، وملامح المرحلة الاقتصادية المقبلة في المملكة.

في هذا الحديث، حرص أبا الخيل على تأكيد الاتجاهات والمبادئ وتجنب التفاصيل، في موضوع

حساس بطبيعته، وفي مرحلة سيدها الترقب.. والتريث.. واعتذر أيضاً عن الإجابة مباشرة

على سؤال حول مدى تأثير علاقات المملكة بلبنان في حال التوصل اتفاق بشأن الإنسحابات،

مكتفياً بالتشديد على وجود الإحتلال الإسرائيلي في لبنان، مسألة لا تقل خطورتها عن الغزو

الإسرائيلي لفلسطين، وأنه لا بد بالتالي من مواجهة هذا الإحتلال بالقوة نفسها.

وحرص الوزير السعودي على القول بأن اللجوء إلى الإحتياط له حدود، وأن التزامات

المملكة تجاه الدول الشقيقة والصديقة أصبحت ثوابت لها ألياتها ومؤسساتها، ولا يمكن أن

تتأثر بتقلبات معينة..

س: السؤال المطروح، بعد إعلان الميزانية السعودية الجديدة، هو: ما هي النتائج المتوسطة

الأمدة لانخفاض العائدات النفطية على حجم الإنفاق الحكومي، وخطة التنمية؟ وهل وضعت

أهداف مبدئية للإنفاق، بالنسبة للسنوات التالية؟

ج: يأتي الإنخفاض المتوقع في العائدات، في وقت أنتهت المملكة من بناء التجهيزات الأساسية

التي تميزت بارتفاع أكلافها، وضخامة عدد العاملين الذي لزم لاقامتها. هذا يعني أن اتجاه

الإنفاق في السنوات المقبلة، سيكون أقل حجماً، ومختلفاً في التوجهات. إذ أن التركيز سينتقل

إلى الاستثمار الترسلي في الإنتاج الصناعي والزراعي، سواء من قبل القطاع العام مباشرة

(كما حصل في الصناعات البتروكيمياوية والأساسية) أم من قبل القطاع الأهلي، وفي الحالة الأخيرة، سيكون دور الحكومة توفير الحوافز عبر القروض والإرشاد.

تحفظنا في تقدير الواردات:

س: بالإستناد إلى أي معدل للإنتاج النفطي، وأي سعر للبرميل تم تقدير الموارد المتوقعة في الميزانية؟ ألا يحتمل أن تشهد السوق النفطية مزيداً من الهبوط في الأسعار؟

ج: إن تقدير الواردات المتوقعة في الميزانية ومعظمها يتأتى من البترول بالطبع يعكس الوضع الحالي للسوق وتوقعات ١٩٨٣م، فضلاً عن الموارد الأخرى وعموماً، جرى الالتزام بأقصى درجات التحفظ في تقدير هذه الواردات، كما هي العادة. بالنسبة للعائدات من البترول نعتقد أنها ستعود إلى الاستقرار، وسيكون الاستقرار هذه المرة أطول أمداً لجهة الأسعار، كما أن الطلب العالمي سيتحرك أكثر، ويعود تدريجياً إلى مستويات أعلى نسبياً.

س: كانت المملكة أعلنت في السابق أن السحب من الاحتياط غير وارد، في حال تناقص الواردات، فما هي مبررات الموقف الجديد؟

ج: تقرر السحب من الاحتياط، نتيجة لاعتبارين:

- تقدير للإنفاق، لخط السير في كل المشاريع القائمة وعدم الضغط على التنمية بالتالي.
- تقدير للإيرادات، بني على أساس الحد الأدنى الممكن، أي على أساس أكثر التوقعات تحفظاً، وهذا يعني أن هناك احتمالاً بأن لا تضطر المملكة إلى استخدام الاحتياط. س: هل هناك «خط أحمر» جرى تحديده، في موضوع استخدام الاحتياط؟

ج: هناك، وبلا شك، حدود لا يسعنا تجاوزها فطبيعة اقتصاد المملكة، وتكوينها كدولة نامية يقتضيان الاحتفاظ باحتياط كبير نسبياً، أكبر من الاحتياطيات التي يمكن للدول المتقدمة أن تكتفي بها. وكما قلت سابقاً فإن اللجوء إلى الاحتياط هذه السنة هو مجرد احتمال. وفي اعتقادي الشخصي أن التطورات المرجحة قد تؤدي إلى إبعاد هذا الاحتمال.

سنستمر في التزاماتنا الخارجية: س: إلى أي حد يمكن لالتزامات المملكة ومساعداتها الخارجية أن تتأثر بالظروف الجديدة؟

ج: أعلنت في الرياض مؤخراً بأن المملكة ستنفذ جميع التزاماتها الخارجية، تجاه الدول الشقيقة والصديقة، وسيستمر الصندوق السعودي للتنمية في منح مساعداته وقروضه بالوتيرة نفسها. وقبل قليل اتفق محافظوا صندوق النقد العربي على مضاعفة رأس ماله

من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دينار عربي حسابي. وهذا دليل على أن التزامنا بالتضامن العربي والإسلامي، وتجاه الدول النامية، لم يكن ولن يكون وقفاً على ظروف معينة. بالإضافة إلى ذلك، هناك العامل الأهم، وهو زيادة الطلب في السوق السعودية على السلع والخدمات، نتيجة ارتفاع الدخل الفردي، ثم وجود فرص للاستثمار المجزي في نطاق استكمال حلقات الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأهلي.

س: في مؤتمر رجال الأعمال السعوديين، ركزتم على الدور الذي ينبغي للقطاع الخاص السعودي أن يلعبه، في نطاق تعويض النقص المتوقع في الاستثمارات الحكومية. هل أنتم واثقون من أن لديه الحوافز الموضوعية والنفسية لزيادة استثماراته بالقدر المطلوب؟

ج: إن إضطلاع القطاع الأهلي السعودي بدور متزايد ورئيس في الاقتصاد، هو التطور الطبيعي الذي لا بد أن تشهده المملكة في المرحلة المقبلة. خلال المرحلة السابقة التي بدأت مطلع السبعينيات، قام القطاع الحكومي بالإنفاق بسخاء على إقامة التجهيزات الأساسية، وتكوين رأس المال الوطني، وأرسى الأسس بذلك لإنطلاقة القطاعات الإنتاجية في الصناعة والزراعة ولإنطلاقة القطاع الأهلي الذي بات مهيباً لزيادة استثماراته ودوره في الاقتصاد. س: يبدو، مع ذلك أن قسماً كبيراً من الاستثمارات الأهلية وعمليات التوسع، تم في قطاع البناء، وفي صناعات معتمدة أساساً على الطلب الحكومي

؟ ج: الصناعات المتصلة بقطاع التشييد يمكن أن تأثر أكثر من غيرها. لكن بوسعنا الافتراض أن هذه الصناعات ستتمكن من تكييف إنتاجها، بحيث تواجه الطلب المتزايد على بناء المنازل، وما تحتاجه أعمال صيانة المرافق من مواد ومنتجات. من جهة ثانية، شرعت الحكومة بتطبيق ترتيبات من شأنها تأمين حصة أكبر من للإنتاج المحلي من السوق عن طريق إعطاء الأفضلية للسلع المحلية في مشتريات المشاريع والمؤسسات والأجهزة الحكومية من السلع والخدمات.

إن الطلب في مرحلة تنفيذ المشاريع الحكومية كان كبيراً بحيث يتسع للمنتج المحلي وغير المحلي.

حجم الأسهم لا يبرر قيام سوق مالية :

س: هل أن تشجيع الحكومة لقيام الشركات الأهلية المساهمة يمكن أن يحقق أغراضه، من دون وجود سوق مالية تسهل تداول أسهم هذه الشركات، وتقوم مستوى أدائها وتسعر

أسهمها؟

ج: ما زلنا في مرحلة تمهيدية، في هذا المجال. وما زال حجم الأسهم، رغم تزايدها بقوة لا يشكل مبرراً في حد ذاته لقيام سوق مالية بالصيغة التقليدية لكننا سنجد صيغة تؤمن أفضل الظروف لتداول الأسهم بسهولة بما يعكس الوضع الحقيقي لكل شركة، ويؤمن وصول المعلومات الحقيقية والدقيقة للمستثمر.

س: يلاحظ شبه غياب حلقة التمويل المتوسط والطويل الأجل، كيف يمكن سد هذه

الثغرة؟

ج: من جهة أولى، نحن نسعى لتطوير عمل البنوك التجارية، بحيث يصبح أكثر استجابة لحاجات التمويل القائمة والمستجدة، بما في ذلك التمويل الإنتاجي، كما أننا نبحث من جهة ثانية تطوير دور الصناديق بما يقربها في تكوينها وأساليب عملها من البنوك لهذا الغرض، اتفقت وزارة المالية منذ مدة مع مؤسسة عالمية متخصصة لدراسة الصيغة الأفضل لتحقيق ذلك. وفي نظري أن تطوير الصناديق في نطاق التمويل الإنمائي المتوسط والطويل الأجل سيكون خطوة مهمة ومناسبة فنحن ما زلنا في مرحلة نمو تستلزم توفير مصادر تمويل ميسرة ومصاحبة بتوجيه إرشادي مستمر للمستثمر، وليس إلى مجرد تمويل تجاري. وهذه الفترة ستستمر طالما بقي في رأس أولويات الحكومة دفع الاستثمار الإنتاجي، الحكومي منه والأهلي.

س: ما هو تقديركم للمخاطر الكامنة في استمرار أزمة الديون العالمية، خصوصاً على

المصالح المالية العربية؟ وهل هناك دروس استخلصت من المصارف العربية؟

ج: أبدأ بالنقطة الأخيرة لأقول أن الدرس استخلص فعلاً من المصارف العربية، وهذه تبدو، الآن، أكثر حذراً بكثير في مجال الإقراض الدولي، من المصارف الدولية الأخرى، وأي تغيير في هذه السياسة سيعتمد على وضع الدول المدينة الكبيرة، ومقدرتها على مواصلة التسديد، وعلى الإنتعاش الاقتصادي العالمي. كما سيعتمد ذلك على دور صندوق النقد الدولي، وقدرته على توفير مناخ الثقة ومصادر السيولة. وكذلك على حل بعض المشاكل السياسية الرئيسية في العالم. وأملنا أن يكون المسار الراهن للأمور في الاتجاه الصحيح، لأن العكس سيؤدي إلى عقبات هائلة تنعكس على النمو في العالم. بل أن ذلك سيخلق أوضاع لا طاقة للعالم على احتمالها. وقد تؤدي إلى حرب تجارية واضطرابات اجتماعية، بل ربما إلى حروب واختلال في

التوازن العالمي.

بالنسبة للمصالح المالية العربية، أعتقد أنها موزعة توزيعاً جيداً وإذا أخذ في الاعتبار أن أكبر الدول المدينة تنتمي إلى أمريكا الجنوبية، وأن الأموال العربية حديثة العهد ومحدودة، فإن الخطر يعتبر مقبولاً. وبالنسبة للبنوك السعودية بالتحديد، فإن صلاتها بالسوق الدولية كما هو معروف محدود جداً.